اقتصاد

أرمينيا.. عندما يتزاوج الاقتصاد بالسياسة

ليون زكي

يسود الفساد وتنتشر بذوره بسرعة عندما يقترن بالسياسة، وعندما يمارس أهل السياسة نشاطات اقتصادية حكراً عليهم، أو بتفصيلهم القوانين على قياس مشاريعهم، ما يؤخر الاقتصاد وينعش بيئة الفساد الذي يؤدي إلى سخط المواطنين، وخصوصاً الطبقة الفقيرة، ويقود إلى ثورات قد تكون «مخملية» كما هي حال أرمينيا كمثال حاضر وقريب العهد.

فأرمينيا مثال صارخ على «المصاهرة» وزواج المصلحة بين رجال الاقتصاد والسياسة قبل الثورة التي جاءت بنيكول باشينيان إلى رئاسة الوزراء وأقصت رئيس الجمهورية السابق سيرج سركسيان عن تولي المنصب بعد التغييرات الدستورية التي أقرها برلمانيو حزبه الحاكم، وكان من مفاعيلها فصل الاقتصاد عن السياسة وتحقيق إنجازات اقتصادية عاجلة ومهمة.

العالم بخفايا الأمور في أرمينيا قبل الثورة وممارسات السلطة السابقة فيها، يدرك أنه لم يكن باستطاعة رجال الأعمال من صناعيين وتجار وغيرهم إنشاء أي مشروع استثماري ضخم دون مشاركة أحد رجال السياسة أو طبقة «المدعومين» والمتنفذين، وهو ما أشرت إليه بصراحة وشفافية وإلى ضرورة استقلال وفك الاقتصاد عن السياسة خلال مشاركتي في مؤتمر «أرمينيا والشتات» الذي عقد في أيلول الماضي في العاصمة يريفان بغية إحراز أرمينيا نوعاً من التقدم في مضمار الاقتصاد، على الأقل.

وركزت خلال زيارة وزير التنمية الاقتصادية والاستثمارات سورين كارابان على رأس وفد اقتصادي رفيع المستوى إلى دمشق في تشرين الأول الماضي ولقائه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وعدداً من الوزراء وعدداً من السوريين الأرمن في العاصمة السورية، على أهمية سن أرمينيا قوانين اقتصادية تنافسية وصريحة وشفافة ويمكن تطبيقها على الجميع دون استثناء بما يخلق بيئة اقتصادية جاذبة لرؤوس الأموال والاستثمارات الداخلية والخارجية.

ولا يعني ذلك إغلاق الباب أمام مساهمة رجال السياسة في النشاط الاقتصادي للبلاد، لكن ينبغي مساواتهم وعبر الأنظمة والقوانين المرعية بغيرهم من الفاعلين في هذا المجال كيلا يحتكرون الفرص الاستثمارية لوحدهم أو عن طريق أبنائهم ويشرعون الفساد من أوسع أبوابه.

خلال زيارتي الأخيرة إلى يرفيان وبعد ١٠٠ يوم من تولي الحكومة الجديدة مهامها كتوقيت ذي مغزى معنوي، لمست الفرحة والسرور على وجوه عامة المواطنين للتغيرات الإيجابية الملموسة والسريعة التي أحدثتها الثورة في مناحي عديدة، وخصوصاً الاقتصادية منها والتي تمس معيشة المواطنين، ولاحظت بأن إعلانات بيع الشقق السكنية التي كانت تملأ الشوارع اختفت منها ولأول مرة كدليل على انتعاش الوضع الاقتصادي وتحسن الحال الأمنية في العاصمة وغيرها من مدن البلاد.

وجرى، ولأول مرة أيضاً، تسجيل الجهات المعنية زيادة في أعداد القادمين إلى أرمينيا يفوق بكثير أعداد مغادريها، وهو ما أشار إليه رئيس وزراء أرمينيا الجديد نيكول باشينيان في تجمع جماهيري حاشد في ساحة الجمهورية في يريفان في ١٧ الشهر الجاري وللمناسبة ذاتها حيث أكد أن اقتصاد أرمينيا بدأ «بالنمو» وسجل مؤشرات اقتصادية «عالية» بدل التوقعات بتراجعه، إذ سجل الشهر الأول بعد الثورة نسبة في النشاط الاقتصادي مقدارها ٩,٦ بالمئة صعوداً من ٨,٥ بالمئة خلال النصف الأول من العام.

وقال باشينيان: «عدد الأجانب الذين وصلوا إلى أرمينيا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة زاد بمقدار ٣٤ ألفاً عما كان عليه في نفس الفترة من العام الماضي، وهذا يعني أن أرمينيا أصبحت أكثر جاذبية للسياح والمستثمرين، كما زادت أسعار العقارات بنسبة ٢٠ بالمئة، أي أن مواطنينا يأتون إلى هنا ليس فقط كسياح، ولكن أيضاً يشترون شققاً في يريفان ومدن أخرى». وأضاف: «بعد فترة ١٠٠ يوم نحن ندخل مرحلة جديدة».

وأقرت الحكومة الجديدة وفور تسلمها ولايتها إصلاحات اقتصادية ونفذت جهاتها المعنية العديد من المداهمات لتضبط مواد مخدرة بكميات تجارية وملايين الدولارات لدى فاسدين من بينهم المرافق الخاص لرئيس مجلس الوزراء، على سبيل المثال، ولاحقت بعض الشركات الخاصة المتهمة بالتهرب الضريبي محققة وفراً كبيراً بمئات ملايين الدولارات لخزينة الدولة.

والحال انه جرى الرهان من جهات داخلية وخارجية على أن مصير الثورة الأرمينية السلمية هو الفشل في تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها كغيرها من موجة «الثورات الملونة» التي عصفت بأوروبا الشرقية وجمهوريات ما بعد الاتحاد السوفييتي قبل نحو ١٥ عاماً من صربيا إلى جورجيا وأوكرانيا وحتى قيرغيزستان لكن الشعب الأرمني، والذي من خصائص جيناته الالتفاف حول جيشه الوطني والقائد الصالح وطلب التغيير نحو الأفضل، أثبت أنه شعب واعٍ وراق، فالمتظاهرون الذين فاق عددهم ١٠٠ ألف متظاهر خلال يوم واحد خرجوا ضد الفساد المتمثل بشخص رئيس الحكومة فلم يحلوا دم أحد ولم يسرقوا ولم يخربوا الأملاك العامة والخاصة بل اجتمعوا بشكل حضاري وانفضوا بشكل حضاري بعد تحقيق هدفهم بإسقاط رئيس الحكومة وعمدوا إلى تنظيف ساحات الاعتصام وإصلاح الأماكن العامة التي تضررت خلال مظاهراتهم، والنتيجة تحقيق تقدم اقتصادي مذهل خلال زمن قصير وقياسي.

بتراجع ٣٤,٤٪ عن العام الماضي بسبب الجفاف

«الحبوب» استلمت ٣٠١ ألف طن قمح بـ٥٢ مليار ليرة هذا الموسم

اقتراح لشراء الأقماح المخزنة من العام الماضي

علي محمود سليمان

كشف مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن» عن استلام أكثر من ٣٠٠,٨٦ ألف طن قمح منذ بداية الموسم حتى آخر يوم، والذي تم تحديده بـ٢٠ آب الحالي، وذلك ضمن ٣٥ مركزاً التابعة للمؤسسة في المحافظات، منوهاً بأن الموسم الماضي كان أفضل من ناحية الكميات المستلمة التي بلغت ٤٥٩ ألف طن وبقيمة تقارب ٦٤ مليار ليرة سورية، أي إن الكميات المستلمة هذا الموسم انخفضت بنحو ١٥٨ ألف طن، ما نسبته ٣٤,٤٪.

وعزا ذلك التراجع في الكميات المستلمة إلى الجفاف الذي حدث العام الحالي، فمحافظة الحسكة وحدها انخفض الاستلام فيها إلى ٤٨ ألف طن هذا العام بينما العام الماضي تم استلام ١٨٠ ألف طن، متوقعاً أن نشهد في الموسم القادم ارتفاعاً في إنتاج القمح واستلامه في مراكز المؤسسة مع عودة أغلبية المساحات التي كانت تزرع سابقاً، لافتاً إلى أنه خلال العام الماضي كان سعر النخب الأول ١٤٠ ليرة سورية، بينما تم تسعيره خلال العام الحالي بـ١٧٥ ليرة سورية.

وبيّن قاسم أن المؤسسة سددت ثمن الأقماح المستلمة بالكامل تقريباً حيث تم صرف مبلغ أكثر من ٥٢ مليار ليرة سورية على الفلاحين الذين باعوا المؤسسة أقماحهم، وذلك عن طريق فروع المصرف الزراعي في المحافظات، حيث كانت تقوم المؤسسة بتوزيع المبالغ المستلمة من الحكومة على فروع المصروف وذلك من أصل ١٠٠ مليار ليرة سورية كانت قد خصصتها الحكومة لاستلام موسم القمح للعام الحالي.

وأشار قاسم إلى أن المؤسسة تقدمت بطلب إلى الحكومة للسماح لها بافتتاح المراكز لاستلام الأقماح المخزنة من العام الماضي لدى الموردين والتجار، إضافة إلى إمكانية استلام الأقماح المخزنة لدى الفلاحين من العام الماضي في المناطق المحررة مؤخراً، وذلك بعد موافقة الحكومة وتحديد السعر الخاص لشرائها، حيث يتوقع أن يكون أقل من السعر الذي حدد لأقماح الموسم الحالي.

ولفت إلى أن أغلب مشتريات الأقماح في مراكز المؤسسة هي من الدرجات الثالثة والرابعة ونسبة أقل من الدرجة الثانية، بينما الدرجة الأولى فكانت الأقل من حيث الكميات، وذلك نتيجة للظروف المناخية التي أصابت الموسم هذا العام من الجفاف الذي حدث ومن ثم الأمطار التي هطلت في الشهر الخامس والتي تؤثر في جودة الأقماح.

ونوّه بأن مؤسسة إكثار البذار تشتري أغلب كميات الأقماح من الدرجة الأولى لأنها تجري عقوداً مسبقة مع الفلاحين لمتابعة حقولهم إضافة إلى أنها تمنح مكافأة تسليم تزيد بنسبة ١٠٪ على السعر المحدد للنخب الأولى.

ولفت إلى أن مشتريات المؤسسة كافة كانت حصراً ممن يمتلك شهادة منشأ من وزارة الزراعة ومديرياتها ووحداتها الإرشادية في المحافظات، حيث لم تشتر المؤسسة من أي تاجر وإنما من الفلاحين أو من يمتلك شهادة المنشأ.

وبيّن قاسم أن مراكز الاستلام تقوم حالياً بباقي المهمات الموكلة إليها من عمليات التعقيم والتشدير والشحن للصوامع لغربلة الأقماح ومن ثم إلى المطاحن، لافتاً إلى أن المؤسسة قامت باستلام دفعات جديدة من الأقماح المستوردة ذات المنشأ الروسي، حيث وصلت باخرة في ثاني أيام العيد وستصل باخرتان خلال الأيام القادمة وكل واحدة منها محملة بحوالى ٢٥ ألف طن قمح وهي من أصل عقود وقعت سابقاً لاستيراد القمح من روسيا.

الحكومة «على أبواب المدارس»:

٥٠ ألف ليرة قرض بلا فائدة للموظفين مراكز لبيع المستلزمات المدرسية في المدارس

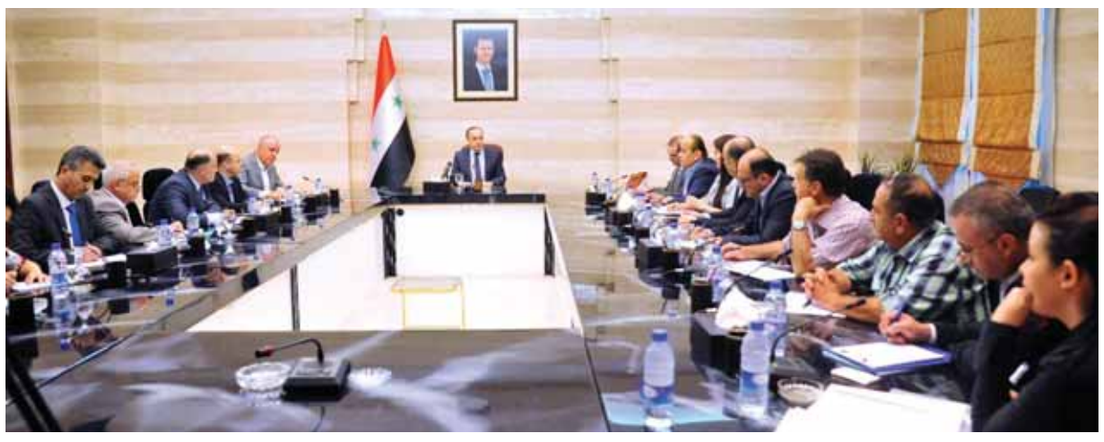

الوطن

انتهى اجتماع في رئاسة مجلس الوزراء أمس ضم الأسرة التموينية إلى وضع حزمة محفزات تشجيعية تسهم بتأمين جميع المستلزمات المدرسية للطلاب مع قرب بدء العام الدراسي ٢٠١٨– ٢٠١٩ تتضمن بيع المستلزمات بسعر التكلفة في جميع المدارس وعبر السيارات الجوالة في جميع المناطق، ومنح قرض وظيفي بقيمة ٥٠ ألف ليرة سورية من دون فوائد وتقسيط على مدى ١٠ أشهر للعاملين في الدولة.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تضمنت الحزمة تكليف محاسبي الإدارة في الوزارات والمؤسسات والشركات العامة بتسهيل الحصول على المستلزمات المدرسية من خلال التواصل مع المؤسسة السورية للتجارة وتم الطلب من مديريات التربية في جميع المحافظات وضع مراكز لبيع المستلزمات المدرسية في جميع المدارس وزيادة مراكز البيع عبر السيارات الجوالة في جميع المناطق إضافة إلى منافذ المؤسسة السورية للتجارة وكلها بسعر التكلفة.

وفيما يخص عناصر الضابطة التموينية تقرر خلال الاجتماع برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس إجراء تقييم للعناصر وإعادة النظر بالموظف غير الصالح ووضع نظام مكافآت وحوافز جيد للعاملين المجدين واستقدام موظفين جدد وإجراء دورات تدريب وتأهيل لجميع العناصر ووضع آلية مراقبة مركزية وفرعية في المحافظات لأداء هذه العناصر نظراً لأهمية عملهم على مستوى الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بجودة المنتجات تم تكليف وزارة التجارة الداخلية بتحسين مستوى أداء مخابر تحليل المنتجات بما يرفع كفاءة المنتج الوطني ليكون وفق المعايير والمقاييس المعتمدة.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن حزمة القرارات تأتي في سياق خطة الدولة للتدخل الإيجابي والمساهمة في تأمين الاحتياجات المدرسية لأبنائنا الطلاب خاصة أنها جاءت مباشرة بعد فترة الأعياد مؤكداً ضرورة قيام الوزارات والمؤسسات بوضع الآلية الإجرائية لحزمة القرارات ليتسنى لجميع الطلاب الحصول على مستلزماتهم في الوقت المناسب.

وفي تصريح صحفي أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن هدف الاجتماع الرئيسي تأمين القرطاسية بأسعار منافسة للطلاب قبل بدء العام الدراسي، حيث يمكن للموظفين الحصول على قرض بقيمة ٥٠ ألف ليرة لشراء القرطاسية بتسهيلات مباشرة وإجراءات بسيطة جداً، بعد أن يتم إحضار كتاب من المحاسب المعتمد وإرفاق صورة عن فاتورة الشراء إلى هذا المحاسب، مشيراً إلى أنه سيتم أيضاً تأمين سيارات جوالة إلى جميع القرى والمحافظات، كما يمكن لأمناء المكاتب الاستفادة من هذه القروض بما يمكن الطلاب من الحصول على قرطاسيتهم إما عن طريق المؤسسة السورية للتجارة أو أمناء المكاتب أو عن طريق السيارات الجوالة.

بدوره بيّن معاون وزير التجارة الداخلية والمستهلك جمال الدين شعيب أنه تم خلال الاجتماع بحث موضوع الرقابة التموينية والرقابة على الأسواق ومتابعة المواد مجهولة المصدر وجودة المواد الموجودة في الأسواق المحلية وأسعارها وتكاليف أسعارها، لافتاً إلى أنه سيتم تشديد الرقابة على الأسواق وإعداد دورات تدريب للمراقبين بشكل دوري وتقييم عملهم بشكل دائم، إضافة إلى تشديد الرقابة على بيع القرطاسية مع بدء العام الدراسي ومنع رفع أسعارها واستغلال المواطنين أو تهريبها من السورية للتجارة إلى المحال التجارية وبيعها بأسعار أغلى.

وبيّن مدير المؤسسة السورية للتجارة عمار محمد أن الغاية الأساسية من الاجتماع تأمين المستلزمات المدرسية للطلاب وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لذلك، حيث وجّه رئيس مجلس الوزراء أن تكون القرطاسية بسعر التكلفة، مشيراً إلى أن السورية للتجارة قامت بطباعة الدفاتر المدرسية والألبسة المدرسية بحيث تم توفير هذه المادة للمواطنين بأسعار منافسة للأسواق، إضافة إلى منح الموظفين قرضاً بقيمة ٥٠ ألف ليرة ومن دون أي فوائد ولمدة عشرة أشهر، ولافتاً إلى أن هناك معارض متخصصة بالقرطاسية في جميع المحافظات وستكون هذه التشكيلة موجودة في كل المدارس بالتنسيق مع وزارة التربية.

«الجمارك» لـ«الوطن»:

انخفاض كميات المفرقعات المهربة المضبوطة لتراجع الطلب عليها

عبد الهادي شباط

كشف مدير في الجمارك لـ«الوطن» عن انخفاض كميات المفرقعات التي تم ضبطها خلال عيد الأضحى مقارنة مع السنوات الماضية، مبيناً أن ذلك يعود لتراجع الطلب على هذه المفرقعات وخاصة التي تحدث أضراراً أو أصواتاً قوية، معتبراً أن تراجع الطلب على هذه المفرقعات في الأسواق المحلية أسهم في كسادها لدى المهربين الذي اعتادوا على إدخال كميات كبيرة منها في الأيام التي تسبق العيد.

وبين أن أهم المهربات كانت من المفرقعات والفتيش الخفيف ومسدسات الخرز، حيث تتم التسوية على هذه المواد وفق قائمة الممنوعات، بإلزام المهرّب بتسديد كل غرامات القضية، دون إعادة تسليمه المواد كونها مواد مؤذية حيث يجري إتلافها وفق الطرق المتبعة في الجمارك، ومنها غمسها في براميل الماء لإبطال مفعولها، حيث يتم العمل على تشكيل لجان خاصة لهذا الغرض لتشرف على عمليات الإتلاف الفوري لعدم السماح بإدخال هذا النوع من المهربات إلى المستودعات بسبب الأضرار التي قد تتسبب بها.

ولفت إلى أن المعبر الرئيسي لهذه النوع من المهربات هو الحدود اللبنانية حيث يعمل بعض المهربين على إدخالها بطرق غير شرعية وطرحها في الأسواق المحلية والاستفادة من الفارق السعري وهامش الأرباح الذي يحققه الباعة والمهربون على حساب التسبب بالكثير من الأذى والإزعاج خلال أيام الأعياد والمناسبات.

هذا وكشف مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن بعض حالات التهريب تتم عبر الأمانات الجمركية، مبيناً أن لن يتم السماح بذلك وستتم زيادة التدقيق في عمل الأمانات وستتم المحاسبة عن أي حالة تجاوز تسجل، لافتاً إلى أن بعض قنوات التهريب حالياً تمثلها بعض مكاتب الشحن ونقل البضائع بين المحافظات وأن هناك حالة متابعة لهذه المكاتب ورقابة على طبيعة المواد المنقولة عبر التدقيق على البيانات المرفقة لهذه المواد.

وحول متابعة المهربات في الأسواق المحلية خاصة في بضع المولات التي باتت أشبه بسوق حرة بين أن خطة الضابطة الحالية ستتركز على ضرب المهربين الكبار وأنه لن يكون هناك خطوط أمام عمل الجمارك ولا أي حصانة لأحد.

وعن متابعة المهربات في الأسواق بين أن هناك توافقاً بين الجمارك وغرف التجارة والصناعة مازال معمولاً به وأن الجمارك حريصة على تنفيذ مهامها دون عرقلة عمل الباعة والتجار، وأن دخول الأسواق أو المحال سيكون بعلم غرف التجارة وبالتنسيق معهم، مؤكداً أن الهدف هو ضمان حماية الاقتصاد المحلي والمواطن وخاصة لجهة طرح مواد مهربة مجهولة المصدر والمواصفة، ويتم التشدد أكثر لدى حالات التهريب التي تخص المواد الغذائية والأدوية التي تمس مباشرة سلامة المواطنين.

«الصناعة»: ٣٧٦ منشأة وحرفة جديدة دخلت الإنتاج في ٦ أشهر برأسمال ١٠,٥ مليارات ليرة

الوطن

كشف تقرير التتبع النصفي الصادر عن مديرية الاستثمار في وزارة الصناعة للعام الحالي (٢٠١٨) عن دخول ٣٧٦ حرفة ومنشأة ومشروعاً استثمارياً جديداً حيز الإنتاج خلال النصف الأول برأسمال بلغ ١٠,٥ مليارات ليرة سورية، وفّرت نحو ١٧١٢ فرصة عمل، مرتفعة عن الفترة المماثلة من العام الماضي بنحو ٢٧ حرفة ومنشأة التي كانت قد سجلت دخول ٣٤٩ منشأة وحرفة بلغ رأسماله ٤,٧ مليارات ليرة وفرت ١٧٠٧ فرص عمل.

وبحسب بيان صحفي للوزارة (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد دخلت ٢٣٨ منشأة صناعية منفذة على القانون ٢١ لعام ١٩٥٨ في الإنتاج برأسمال بلغ ٤,٣٩ مليارات ليرة وفرت من خلالها ١٣٢٦ فرصة عمل، توزعت بين القطاع الكيميائي بنحو ٩٦ منشأة والقطاع الغذائي ٧٩ منشأة والهندسي ٤٦ والنسيجي ١٧ منشأة.

وعن توزيع هذا النوع من المنشآت في المحافظات فقد بيّن التقرير أن الحصة الكبرى كانت لريف دمشق من خلال تنفيذ ٥٧ منشأة، منها ١٢ منشأة في مدينة عدرا الصناعية والبقية توزعت في أرجاء المحافظة، تلتها محافظة حماة بتنفيذ ٤٩ ثم طرطوس بتنفيذ ٣٤ منشأة ثم حلب بتنفيذ ٢٦ منشأة نصفها في مدينة الشيخ نجار الصناعية، ثم حمص بتنفيذ ٢٨ منشأة فيها ٣ منشآت في مدينة حسياء الصناعية، ثم اللاذقية بتنفيذ ٢١ منشأة، ثم السويداء بتنفيذ ١٤ منشأة، ثم درعا بتنفيذ ٦ منشآت، وأخيراً دمشق بتنفيذ ٣ منشآت.

أما المشروعات الحرفية فقد دخلت الإنتاج ١٣٧ منشأة برأسمال بلغ ٥٢٨ مليون ليرة ووفرت ٣٣٦ فرصة عمل منها ١٩ حرفة في القطاع الغذائي و٣٥ حرفة هندسية و٢٤ حرفة كيميائية و٩ حرف نسيجية.

وتوزعت هذه الحرف بين المحافظات حيث كان لمحافظة طرطوس ٥٠ حرفة و٢٧ حرفة لمحافظة حماة ومثلها للسويداء و١٣ حرفة في ريف دمشق و٩ في حمص و٧ في حلب و٣ في اللاذقية وواحدة في درعا.

وأوضحت مديرية الاستثمار الصناعي أنه تم ترخيص ١٠٢٥ منشأة بلغ رأسمالها ٦١,٢٢ مليار ليرة توفر حين تنفيذها ٩١٣٥ فرصة عمل، حيث انخفض عدد المنشآت المرخصة خلال النصف الأول من العام الحالي عن الفترة المماثلة من العام ٢٠١٧ بنحو ٤٣ منشأة، حيث سجلت تلك الفترة ترخيص ١٠٦٨ منشأة بلغ رأسمالها ٢٦١,٧٦ مليار ليرة وستوفر ١١٩٢١ فرصة عمل.

وشهد النصف الأول من العام الحالي ترخيص ١٠١١ منشأة ستنفذ بموجب القانون \٢١\ لعام ١٩٥٨ يزيد رأسمالها على ٥٨ مليار ليرة ستوفر ٧٨٢٥ فرصة عمل حين تنفيذها، وحاز القطاع الغذائي ٣٥٧ منشأة والكيميائي ٣٤٥ منشأة والهندسي ٢٠٦ منشآت والنسيجي ١٠٣ منشآت.

وتوزعت هذه المنشآت على المحافظات حيث كان لريف دمشق الحصة الكبرى بنحو ٤٧٠ منشأة منها ٦٢ منشأة في مدينة عدرا العمالية والبقية توزعت في باقي أرجاء المحافظة، تلتها حلب بـ١٧٦ منشأة، ثم محافظة حمص بـ٨٨ منشأة ثم دمشق ٩٤ منشأة، ثم طرطوس ٥٩ منشأة وحماة ٥٥ منشأة والسويداء ١٨ منشأة، ثم دير الزور ١٤ منشأة ودرعا ٨ منشآت.

وبشأن المشروعات الاستثمارية المرخصة خلال النصف الأول من العام الحالي والمشملة وفق المرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٠٧ فقد بلغت ١٤ مشروعاً استثمارياً وصل رأسمالها إلى ٢,٢ مليار ليرة توفر حين تنفيذها ١٣١٠ فرص عمل حاز القطاعان الهندسي والغذائي على ٦ منشآت لكل منهما واثنتين في القطاع الكيميائي حيث تم تنفيذ واحدة في مدينة عدرا الصناعية وأخرى في طرطوس و٣ في السويداء ومثلها في ريف دمشق و٤ في مدينة حسياء الصناعية واثنتين في محافظة حماة.

وأوضحت وزارة الصناعة أن دخول هذا العدد من المنشآت الصناعية حيز الإنتاج وقيام المستثمرين بالترخيص للمنشآت والمشروعات الصناعية يعود إلى تعافي بيئة العمل والاستثمار الصناعي وإعادة الأمن والاستقرار إلى معظم المناطق والمدن الصناعية وتأمين الطرقات إلى جانب صدور العديد من المراسيم والقوانين والقرارات والإجراءات والتسهيلات.